الورشة 03

الاقتصاد المحلي: التحديات التي يجب التغلب عليها لخلق الثروة و فرص العمل

الإشكاليات:

بعد حالة عدم الاستقرار التي عرفها الإطار القانوني الذي ينظم الاستثمار، باشر السيد رئيس الجمهورية في إصلاحات عميقة، أسفرت عن إصدار نصين تشريعيين أساسيين جديدين، ينظمان الاستثمار في الجزائر. يتعلق الأمر بـ :

- القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار الصادر في 24 يوليو سنة 2022 و نصوصه التنظيمية الثمانية (08).

- القانون رقم 23-17 المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2023 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، والذي أحال أيضا على خمسة 05 مراسيم تنفيذية تم إصدارها.

حيث حدّد المرسوم التنفيذي رقم 22-301 الصادر تنفيذا للقانون رقم 22-18 المذكور أعلاه، قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار، وهذا يعني أن القانون الجديد المتعلق بالاستثمار يركز أيضا على المستوى المحلي الذي يزخر بمقومات و مزايا وإمكانيات كبيرة قادرة على المساهمة في الانتعاش الاقتصادي وخلق الثروات وفرص العمل.

وفي هذا الإطار، فإن السلطات المحلية مدعوة، في كل مرة، إلى المشاركة في جهود إنعاش وتنويع الاقتصاد الوطني.

ومع ذلك، وعلى الرغم مما هو متوقع من الأقاليم، فإن مفهوم تنمية الاقتصاد المحلي أو الدور الاقتصادي للجماعات المحلية لا يزال يُنظر إليه على أنه التثمين لممتلكات الولايات والبلديات.

ومن الواضح أنه في هذه البيئة الجديدة المرتبطة بالاستثمار، فإن دور وصلاحيات الجماعات المحلية ليست واضحة بما فيه الكفاية، وعليه فإنه من الضروري فتح نقاش حول هذا الموضوع.

الأهداف:

- توضيح وتحديد الدور المهم للغاية الذي سيتعين على الجماعات المحلية أن تلعبه في ظل الإطار الجديد المتعلق بالاستثمار.
- التأكيد على مقاربة التنمية الاقتصادية المحلية التي تسمح بمشاركة جميع الفاعلين العموميين و الخواص و المجتمع المدني.
- وضع جسور بين صلاحيات الدولة والجماعات المحلية.
- تثمين الموارد المحلية غير المستغلة وترقية القطاعات المنتجة للثروة ومناصب الشغل.
- مرافقة و دعم أصحاب المشاريع الصغيرة (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الصناعات الصغيرة و المتوسطة، المؤسسات الصغيرة جدا، المؤسسات الناشئة).
- خلق اقتصاد محلي يتمحور حول هيكلة المشاريع الكبرى، ولا سيما من خلال تطوير المناولة.

محاور النقاش:

- المسألة المتعلقة بتهيئة واستغلال مناطق النشاط المصغرة التي بادرت بها الجماعات المحلية (شروط منح العقار المهيأ على مستوى مناطق النشاط المصغرة).
- إزالة العراقيل والعقبات المستمرة التي تؤثر على بعض المشاريع الاستثمارية المتأخرة (دور اللجان الولائية المحدثة بمقتضى أحكام المادة 24 من القانون رقم 23-17 المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2023 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية).
- في إطار مبدأ عدم التركيز، يمكن للولاية أن تلعب دورا الوسيط والمتابع الاستراتيجي لعمل الدولة في المسائل الاقتصادية.
- الأبعاد الاقتصادية الواجب دمجها مستقبلا في مخططات التنمية المحلية.
- استنادا إلى المادة 09 من القانون رقم 23-17 المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2023، وضع آلية تسمح بمد الجسور وتبادل المعلومات بين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والولاة، خاصة فيما يتعلق بمعالجة طلبات العقار الاقتصادي.

- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المناطق الحرة في تطوير الصناعة وتنشيط المبادلات التجارية على المستوى الجهوي؟
- هل يستطيع المجلس التنفيذي للولاية خلق تضافر بين مختلف الفاعلين العموميين و الخواص على المستوى الإقليمي بهدف تنشيط الاستثمار الاقتصادي المحلي حول تثمين الموارد المحلية غير المستغلة؟
- ما هي استراتيجية دمج الاقتصاد الموازي؟
- إشكالية تطوير المناطق الصناعية ومناطق النشاط.
- دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل المشاريع التي تخلق الثروة ومناصب الشغل.